

د. فيصل فاتح باحث في التهيئة الحضرية إعداد المجال

كلية الآداب و العلوم الإنسانية بوجدة/ المغرب

[Faycalfatah@gmail.com](mailto:Faycalfatah@gmail.com)

## المدينة المغربية وأي مشروع حضري ملائم؟ تطبيقات على مدينة الناظور شمال شرق المملكة

### مقدمة

تقتضي التنمية الحضرية بمفهومها الشمولي العمل وفق مقاربة دقيقة ومضبوطة، وذات نظرة استشرافية مستقبلية تهدف بالأساس إلى إنعاش الميدان الاقتصادية وتطوير النسيج الحضري والاجتماعي وتنمية المجال الثقافي صيانة المحيط البيئي.

نسعى من خلال هذا الفصل الأخير من العمل إلى اقتراح مشروع حضري لمدينة الناظور، يأخذ بعين الاعتبار تعبئة الموارد التي نعتبرها ذات قيمة وقابلة للتثمين، لقيمتها التاريخية والجمالية المتميزة وحمولتها الثقافية الفريدة، بالإضافة لقيمتها المادية. ويهدف بالأساس لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

قبل ذلك، نعتقد أنه من الضروري تسليط الضوء على مفهوم المشروع الحضري باعتباره مقاربة جديدة وذات راهنية في مسألة التنمية وإعداد التراب.

المشروع الحضري رد فعل دقيق وظاهرة معقنة يتم تنشيطها من خلال إستراتيجيات دقيقة، ترمي تحقيق الرهانات والتحديات المطروحة أمام الفاعلين المحليين في حيز عمراني معين. ويرمي إلى استرجاع الثقة في المجال وإعطائه هوية مشتركة خصوصا بالنسبة للمجالات التي تعرف اختلالات سوسيواقتصادية، وانعدام الثقة والشعور بالانتماء.

ويمكن للفاعلين المحليين(منتخبون، تقنيون، مؤسساتيون، فاعلون اقتصاديون، وسوسيو مهنيون...)، أن يبنوا وينتظموا حول إعداد مشروع حضري معين من خلال تدبير جديد وخلق أشكال جديدة للتنظيم والإنتاج.

والمشروع الحضري هو عملية تنموية ونسق يتميز بست خصائص:

- هو نهج جديد في تخطيط التنمية الحضرية، ويشكل قطيعة مع التناول القطاعي والمركزي للمسألة التنموية.

- يقوم مشروع التنمية الحضرية على إشراك جميع الفاعلين المعنيين بالمسألة التنموية، وذلك في مختلف مراحل المسلسل (من التصور إلى الإنجاز والتقييم والتتبع) وذلك بدءا برصد وتشخيص الواقع بكل جوانبه وما يشكله من نقاط القوة ونقط الضعف، ثم وضع المحاور الإستراتيجية للتنمية: أي ماذا نريد؟ وفي أي اتجاه؟، ثم تحديد بعد ذلك الأهداف والبرامج وتحويلها إلى واقع ملموس(أجرائها).

- ينبثق من التعبئة المتكاملة للموارد الخاصة بحيز ترابي معين، سواء الموارد الظاهرة أو الكامنة.

- مشروع التنمية الحضرية يتأسس وفق مقارنة أفقية للتنمية، تقتضي تنسيق أهداف الفاعلين وتدخلاتهم، وتمكن من ترشيد الموارد والأعمال، ويتم ذلك في إطار تعاقدى بين الفاعلين يمكن أن يتخذ صبغة ميثاق ترابي<sup>1</sup>.

- مشروع التنمية الحضرية مشروع شمولي، يعبئ كل مكونات الحقل التنموي من خلال إنجاز عمليات للتأهيل وعمليات مهيكلة.

---

<sup>1</sup> - الميثاق الترابي: التزام أخلاقي، يتم من خلاله قيام كل طرف بكل ما هو موكول إليه وفق دفتر تحملات معين.

- هو مشروع استراتيجي مستقبلي ودائم، يندرج في الديمومة وينتج التنمية باستمرار، أي توجهه أهداف تتحقق على المدى البعيد، وبرامج تنتج في المدى المتوسط، وعمليات تنفذ في المدى القريب.

## I- المحاور الاستراتيجية للتنمية الحضرية

تشكل هذه الأخيرة عناصر موجهة لكل المشاريع والبرامج التنموية وما يمكن أن يتفرع عنها من عمليات، وبالتالي فاقترح محاور أو توجهات استراتيجية للتنمية يقتضي العمل وفق مقاربة شمولية وذات نظرة استشرافية، تسعى لتجاوز الاختلالات الراهنة وكسب التحديات المستقبلية.

على مدينة الناظور إذن أن ترفع عدة تحديات، ذات صبغة اقتصادية واجتماعية وبيئية، لكي تتخطى في مسلسل التغيير وتحقق التنمية الحضرية والعمرانية المتوخاة.

### 1- تأهيل المدينة والرفع من مستوى تجهيزاتها

يعتبر تأهيل المدينة في مختلف الوظائف المنوطة بها والرفع من مستوى تجهيزاتها، من المهام المستعجلة، وذلك بالنظر إلى خطورة الاختلالات التي تميز وضعيتها الراهنة، وأيضا لأنها شرط ضروري وحاسم لإنجاز باقي أهداف استراتيجية تنمية المدينة.

وتفترض هذه المهمة ليس فقط امتصاص العجز الراهن، بل أيضا الاستجابة لتزايد الحاجيات المترتبة عن التوسع العمراني المتواصل.

### 2- مواجهة المنافسة المتصاعدة بين المدن

تشكل المنافسة المتصاعدة مع باقي مدن المملكة النوع الثاني من التحديات التي تواجهها مدينة الناظور، وإن بدرجة أقل منه بالنسبة للمدن الكبرى كما هو الحال لفاس أو وجدة... وتندرج هذه المنافسة في نسق يتميز بمنطق دولي جديد لتوطين الأنشطة، والذي يمنح الأفضلية للمدن الأكثر جاذبية في داخل نفس الجهة، أي للمدن التي تنجح في تجميع مزايا موقعها والتثمين الأمثل لعوامل الإنتاج فوق ترابها.

ويترتب عن هذا المنطق تمركز للأنشطة في المجالات الأكثر تأهيلا والأكثر جاذبية، وفي المقابل، تهميش تدريجي للمجالات التي لا تتوفر على قدرة تنافسية كافية.

فالرهان الأكبر بالنسبة لمدينة الناظور هو أن تفلح في تأهيل اقتصادها وأن تغني الامتيازات بالمؤهلات التي تتوفر عليها، وأن تحسن موقعها التنافسي وذلك للاستفادة بأكبر قدر ممكن من التجهيزات القاعدية المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز بجل جهات المملكة . وتعتبر الاختيارات التي ستسمح للمدينة بانطلاق تحسين موقعها على الصعيد الوطني أحد أهم التحديات التي ستواجهها.

### 3- التنمية البشرية المستدامة

تتميز الاستدامة بأبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية. وعلى مخطط التنمية والعمليات التي يقترحها أن يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الضروري بين هذه الأبعاد. فالتنمية البشرية ليست نتيجة أوتوماتيكية للنمو الاقتصادي، وأكثر من ذلك، فهي لا تشكل عبئاً على عاتقه. فالتحدي يكمن بالضبط في جعل هذه التنمية البشرية أساس وغاية التنمية الشمولية التي نسعى إليها.

فتأهيل العنصر البشري صار خياراً إستراتيجياً لنجاح كل برنامج تنموي يتوخى بلوغ مقاصده، وتحقيق أهدافه.

والسكان المحليون يعتبرون طاقات منتجة، ويشكلون رأسمالا ثميناً. إذا حسن استغلاله وتثمينه ولا أدل على ذلك مما نشاهده اليوم في اليابان.

إن تأهيل السكان ليصبحوا فاعلين في التنمية، قادرين على اتخاذ المبادرات وإعداد المشاريع وإنجازها، ومتحفزين للعمل، وتعبئة طاقاتهم الذاتية وإمكانيات وسط عيشهم، يستلزم بالأساس إزاحة كل العوائق التي تكبح مبادراتهم وتزرع اليأس والإحباط في نفوسهم، وذلك من خلال إنضاج الجو الديمقراطي وإكمال مسلسل اللامركزية الذي تتأكد فيهما الحريات الفردية والجماعية ويتحقق بهما الإنصاف والتضامن، وتتحول في إطارهما أدوار ومهام الإدارة من مجرد ضبط السكان ومراقبتهم، إلى وظائف الخدمة والاستشارة والبحث في انسجام مع كافة الفاعلين المحليين على الميكانيزمات الكفيلة باستدامة التنمية والتدبير المحكم للموارد الترايية وذلك في إطار أجراً المفهوم الجديد للسلطة.

وتشكل حماية البيئة، في إطار إنعاش التنمية المستدامة بالنسبة لمدينة الناظور رهانا حقيقيا، على اعتبار أن المحافظة على الموارد التراثية (التراث والماء والغابة..)، وعلى التوازنات البيئية تشكل شرطا ضروريا لتنميتها السياحية المستدامة، وتحدد مستوى جاذبيتها، وبالنظر أيضا للمستويات الخطيرة التي أصبحت تميز الاعتداءات على البيئة، والأخطار العديدة التي تترتب عن هذه الاختلالات.

وتمر حماية البيئة عبر مواجهة انعكاسات النمو الديموغرافي المتواصل بفعل الهجرة القروية، والتوسع العمراني الذي يترتب عن هذا النمو.

#### 4- ترسيخ ممارسات الحكامة الرشيدة على الصعيد المحلي

تستوجب الحكامة الرشيدة اعتماد نمط معين لتدبير الشأن المحلي ونظام متميز لتسيير المدينة، يسعيان إلى ضمان مساهمة تعددية للفاعلين في اتخاذ القرارات الجماعية، وفي الشراكة ما بين الجماعة

المحلية والفاعلين في ميدان التنمية المحلية، وجودة الأداء في تقديم الخدمات، وفي إنعاش التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. إذا كان تحسين وارتقاء الحكامة يعتبر شرطاً ضرورياً لضمان التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فإن ترسيخ ممارسات هذه الحكامة الجديدة تستدعي تغييرات، عميقة في بعض الأحيان، في طريقة تسيير الشأن العمومي وفي طبيعة العلاقات مع المواطن. فهي إذن ليست بالأمر الهين، ونتائجها لن تظهر بشكل ملموس إلا على المدى المتوسط، بل وعلى المدى البعيد. ومن هذه الزاوية، فإن كل التدخلات الهادفة إلى تغيير السلوك - من النوع الفردي أو المؤسسي - تواجه مقاومة حقيقية، وهو الأمر الذي يتطلب اعتماد عمليات موجهة بشكل دقيق.

## 5- اقتصاد محلي متنوع وتنافسي وقادر على إنتاج الثروات

بتحسينها للبنيات والتجهيزات الأساسية، ولصورتها كمدينة سياحية متميزة، ستكون الناظور قد أفلحت في تطوير هويتها السياحية لكي تتلاءم مع مستوى تاريخها المتجذر ومؤهلاتها الطبيعية الغنية والمتعددة.

أما تنمية الاقتصاد فيجب أن تركز على هيكل أنشطة تكون فعلاً منتجة ومندمجة في إطار إستراتيجية للتنمية الشمولية، وموجهة نحو القطاعات التي توفر إمكانيات حقيقية للنمو والازدهار. ومن الضروري أن يخضع تشجيع هذه الأنشطة إلى معيار مساهمتها في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل.

كما يجب العمل على خلق مناخ تنافسي وسليم وعلى ارتقاء وتطوير البحث من أجل التنمية والابتكار، بالإضافة إلى توفير خدمات جيدة للمقاولات.

وهكذا، سيرتكز الاقتصاد المحلي بشكل أفضل على تأهيل وتنمية الموارد البشرية التي ستتحول بدورها إلى عوامل إنتاج و جلب الاستثمارات.

## 6- الناظور: تاريخ وحضارة وفضاء يجب أن يحظى بإطار وجودة عيش متميزين

مدينة معتزة بهويتها العريقة، ترافقها نزعة نحو الانفتاح والضيافة، تعمل على تعبئة ذاكرتها التاريخية وتراثها العريق وتقاليدها الراسخة لتكون في خدمة تنمية مستدامة.

مدينة ستكون قد أفلحت في تشكيل نخبة قيادية طلائعية محلية، توفر للمواطنين الشعور بالتضامن وبانخراطهم الفعلي في تدبير الشأن العمومي.

## 7- تحسين انخراط الساكنة المحلية في مسلسل التنمية

مشروع التنمية لمدينة الناظور لن يكتب له النجاح إلا إذا استطاع كسب رهان مساهمة وانخراط المواطنين. ويمكن الوصول إلى هذا الانخراط بواسطة عمليات التواصل والتحسيس والتفاوض والتشاور والتعاقد. ومن شأن تملك السكان وتبنيهم لأهداف وإستراتيجية مخطط التنمية، وبصفة عامة مساهمتهم في المشاريع الترابية بل وتملكها، أن يرسخ قيم المواطنة والحكامة وأن يعزز الشعور بالهوية والانتماء والمصير المشترك.

## 8- ترقية مدينة إلى قطب جهوي حقيقي للتنمية

ستتمكن مدينة الناظور من تعزيز وتطوير وظيفتها داخل الجهة الشرقية وعلى الصعيد الوطني، وستتمكن من ممارسة هذا الإشعاع الاستقطابي بفضل تنمية أنشطة ومرافق وخدمات ذات مستوى جيد.

وبفضل توسيع دائرة وظائفها العليا، وبفضل صورة جيدة للمدينة، وإذا ما عمل الفاعلون في المدينة على تطوير شبكات المبادلات مع الفاعلين الآخرين على المستوى الجهوي والوطني..

## 9- تطوير دينامية الفاعلية المحليين وبناء رؤية مشتركة لتنمية المدينة

لا تحتاج مسألة دور الفاعلين في إعداد وتفعيل إستراتيجية التنمية إلى تأكيد أهميتها. وبخصوص الفاعلين المحليين أو النخبة المحلية الرائدة، والتي تتشكل من ممثلي الدولة على الصعيد المحلي، والهيئات المنتخبة، والفاعلين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ومؤسسات التكوين والبحث، فمن المؤكد أن مساهمتها وتعاونها في مسلسل تنمية المدينة ليست فقط محببة، بل ضرورية. فحظوظ نجاح أي مشروع أو مبادرة تنموية تتوقف، قبل كل شيء، على جودة هذا التعاون.

في حالة مدينة الناظور، يسمح وعي أعمق وأفضل للفاعلين المحليين بخصوص رهانات تنمية المدينة، بانطلاق دينامية جديدة لتطور التشاور والشراكة. ويشكل تعاقب الدراسات وتكوين مجموعات العمل إشارة واضحة لإرادة ترسيخ هذه الثقافة الجديدة وهذه المهارات في حقل التنمية المحلية التشاركية. مع أن الوضعية الراهنة لازالت تتميز بوجود مشاكل وإكراهات تحول دون الانخراط الكامل والناجح للفاعلين المحليين في مشاريع تنمية المدينة.

كما ينبغي بناء رؤية مشتركة وفعالة لتنمية مدينة الناظور، انطلاقا من مكونات أساسية ومتكاملة سيكون لتطورها المتزامن والمتربط دور حاسم في تحديد مستقبل المدينة. ويتعلق الأمر أولا بتعبئة وتنمين الموارد التي تزخر بها المدينة، ثم النجاعة الاقتصادية وتحسين إطار وجودة الحياة، وانخراط الساكنة، والمحافظة على الموارد التراثية والطبيعية والبيئية.

ويرتكز إعداد رؤية من أجل تنمية المدينة على المحاور التالية:



➤ يجب أن تكون نتاجا لتفكير جماعي، يساهم فيه الباحثون إلى جانب أصحاب القرار السياسي، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص، والمنظمات المهنية...الخ.

➤ ينبغي أن ترسم معالم مستقبل المدينة، لكونها تنطلق من تطلعات وانتظارات وحاجيات السكان، وكذا من الاختلالات والتحديات التي تعرفها المدينة.

➤ يجب أن تعمل على إحداث التغييرات اللازمة، لكن في حدود احترام التوازنات البيئية والاجتماعية...الخ.

## II- البرامج الإستراتيجية للتنمية المحلية بالمدينة

### 1- تنظيم الاقتصاد المحلي وإنعاش الاستثمار وخلق مناصب الشغل

تتوقف سيرورة إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي وتوجيهه، الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات الاقتصاد الجديد، وذلك من خلال اعتماد سياسة تشجيع القطاعات القادرة على إفراز الثروات ومناصب الشغل المؤهل.

ويكون ذلك من خلال إنعاش اقتصاد يكون بالفعل اقتصادا إنتاجيا وتنافسيا، ليحل محل اقتصاد الربيع والقطاع غير المهيكل القائم حاليا على الاقتصاد المعتمد على تجارة التهريب. مع الانطلاق مما تتوفر عليه المدينة لضمان إشعاعها وتوفير مناخ داخلي جذاب للاستثمارات المتنوعة. ويتم ذلك من خلال تحويل المدينة إلى فضاء لإنعاش الأنشطة المنتجة ولاستقبال الوحدات الاقتصادية التنافسية انطلاقا من تهيئة مؤهلات المدينة ومنطقتها ككل. ويتطلب ذلك إعداد وتفعيل عمليات لمرافقة وتتبع وتسهيل تدخلات الفاعلين المحليين والجهويين والوطنيين، والعمل على خلق جو من الانسجام والتناغم وتوحيد الجهود.

ويتطلب ذلك مجموعة من التدابير منها:

- تأهيل المقاولات الموجودة؛
- تقوية هيكل الأنشطة الاقتصادية، وانتقال أنشطة القطاع غير المهيكل إلى القطاع المنظم؛
- تنمية وتطوير التكوين المهني؛
- تشجيع الاستثمارات والمشاريع التي تعمل على المحافظة على البيئة وخلق مناصب الشغل وتقديم تحفيزات ضريبية؛

- خلق وتأهيل المناطق الصناعية؛

- تسهيل المساطر الإدارية والعمل على تنسيق تدخلات الإدارة؛

## 2- تعزيز الهوية السياحية والثقافية للمدينة

إن المؤهلات المتنوعة ونقط القوة التي تتوفر عليها مدينة الناظور قادرة على أن تحول القطاع السياحي، بعد تعزيز مكانته وتأهيله، إلى قاطرة للتنمية ونشاط مهيكّل للاقتصاد المحلي بكل مكوناته وقطاعاته.

ولكي يكون القطاع السياحي مشروع قاطرة وقادرا على ممارسة مفعول جذب على بقية مكونات الاقتصاد المحلي، لا بد من العمل على تنويع وتطوير القطاع السياحي من أجل تثمين المؤهلات الضخمة والمتنوعة التي تزخر بها مدينة الناظور ومنطقتها، لأن المشروع الترابي لا ينبغي أن نحصره بحدود إدارية أو جغرافية، ويتطلب ذلك تثمين كل مكونات المنتج السياحي: السياحة الشاطئية السياحية والبيئية والسياحة الثقافية والسياحة الجبلية ...

إلا أن اعتماد تعزيز الهوية السياحية والثقافية لمدينة الناظور لا يعني إطلاقا التخلي عن فرص وأشكال التنمية التي توفرها باقي القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات والتجارة ...

ويتطلب ذلك مجموعة من التدابير نذكر منها:

✓ توفير البنيات التحتية السياحية كالطرق والمسالك المؤدية إلى الجبال و"المسارح الطبيعية"، والبحيرة، وتجهيزها بالمطاعم والمقاهي، والمتطلبات الأساسية؛

✓ خلق منتج سياحي متميز وخاص بمدينة الناظور، يتوفر على تموقع واضح في السوق السياحي ويتميز بتنوع أكبر؛

✓ تقوية البنية الفندقية لمدينة الناظور، ومراكز للإيواء والمبيت في الوسط القروي. والعمل على

توفير مطاعم مصنفة، وتليق بالعرض والمنتوج السياحي للمدينة؛

✓ تأهيل الصناعة التقليدية لكي تستجيب أكثر لمتطلبات السائح والسوق.

✓ تثمين التراث الثقافي للمدينة؛

### 3- حماية التراث

إن حماية وتنمية التراث هي معادلة صعبة لكنها ممكنة ويمكن أن تتحقق من خلال إدماج مخططات حفظ التراث في سياسة إعداد التراب وفي نسق التنمية، وهو ما يمكن أن يصطلح عليه بالصيانة المندمجة للتراث التي تعني ضمان استمرارية التراث، والحفاظ عليه في محيط طبيعي وبشري ملائم مع توظيفه توظيفا عقلانيا والاستفادة من منافعه حاضرا ومستقبلا. وذلك من إدماج التراث في مسلسل التنمية عبر إنجاز دراسات متخصصة لبلورة أشكال جديدة للإنتاج والتنظيم كأقطاب اقتصاد التراث والمنتزهات الوطنية الجهوية. ويتطلب ذلك مجموعة من التدابير منها:

### 3-1- فيما يخص التراث المادي التاريخي للمدينة

- ✓ إنجاز دراسات لتشخيص الموارد التراثية وكيفية تعبئتها وتثمينها؛
- ✓ تحسيس الساكنة بأهمية التراث التاريخي وكيفية المحافظة عليه وصيانته؛
- ✓ التعريف بتاريخ المدينة عبر مختلف المنابر والوسائل الإعلامية والثقافية؛
- ✓ احترام التراث التاريخي عند إنجاز عمليات التعمير؛
- ✓ وضع وتفعيل مخطط على المدى القريب والمتوسط والبعيد لترميم وإنقاذ المعالم والمآثر التاريخية؛
- ✓ دراسات إمكانيات التثمين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمآثر التاريخية وذلك بواسطة احتضانها لأنشطة ووظائف (مطاعم سياحية، متاحف، فضاء للصناعة التقليدية للإنتاج والبيع، تنشيط وعرض الفنون المحلية...)، مع المحافظة على طابعها الأصلي (فنادق، منازل كبيرة، رياضات، أبراج، أسوار، أبواب وساحات...)

### 4- المحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها

من الضروري أن يتعامل مختلف الفاعلين المحليين بنظرة شمولية مع إشكالية الحفاظ على الموارد الطبيعية والبحث عن سبل تثمينها، وذلك حتى نستطيع الوصول إلى الحلول الملائمة لمجموعة من المشاكل التي تعرفها المدينة أهمها: تراجع الغطاء الأخضر، والفيضانات، وتلوث الفرشة المائية. ومن أجل ذلك ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير منها:

- إعادة تأهيل وظيفة تصريف مياه التساقطات وإتمام إنجاز مشروع المنفعة العامة وذلك في أفق

الحد من الفيضانات التي تعرفها المدينة.

- توطين ملائم لمطرح النفايات الصلبة والسائلة.

- إعلام وتحسيس المواطنين بالقضايا المتعلقة بالماء، والغطاء النباتي، والنفايات الصلبة.

- إيجاد حل ملائم لإشكالية مقالع الرمل.

- الحد من تراجع الغطاء الأخضر وضرورة التحكم في التعمير المتزايد على حساب المجال

الأخضر.

- إعداد برنامج للتشجير.

- ضمان ولوج النسبة المتبقية من الساكنة إلى شبكة التطهير.

- العمل على الحد من تلوث الفرشة المائية السطحية والباطنية.

### III - العمليات : (Programmes-actions)

تشكل العمليات مرحلة متقدمة في بناء المشروع الحضري فهي تسمح انطلاقا من التشخيص بتحديد المشاريع المهيكلية لهذا المشروع بناء على موارد خاصة ووفق أهداف واضحة ومبررات موضوعية. ونقتصر هنا على اقتراح العمليات التي نعتقد أنها محركة للدينامية المحلية، مع العلم أن مدينة الناظور ما يجعلها أرضية لبلورة العديد من العمليات (مشاريع فرعية)، التي تمكن بتميزها وخصوصية منتجاتها من تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة.

#### شكل 19



#### المشروع الحضري لمدينة الناظور

- المقاربة المعتمدة في إنجاز المشروع:

مقاربة مجالية

منهجية شاملة

بناء رؤية مشتركة ومندمجة واستشرافية

الاندماجية

مساهمة فعلية لجميع الفاعلين/مقاربة مجتمعية

المشاركة

إطار للتعاون والتكامل والتضامن، وتطوير الشراكات  
بين مختلف الفاعلين /آلية لتفعيل البرامج

التعاقد



## خاتمة

إن كل أشكال القصور التي حاولنا إبرازها في هذا الجزء تفرض على كل الفاعلين والمتدخلين في ميدان التهيئة الحضرية بمدينة الناظور إجراء تقويمات تجعلها قادرة على التحكم في ظاهرة التمدن وعلى استباق حجم وأبعاد تطوراتها، علما أن هذه الظاهرة أضحت معطى بنويويا في تطور المجتمع والاقتصاد الوطني. فالتحكم في نمو المدن وتهيئة إطار حضري ملائم لها يعدان تحديا كبيرا بالنسبة للنمو الاقتصادي لذا أن الأوان لبلورة رؤية جديدة لتنمية المجال الحضري الناظوري من أجل تعبئة مختلف الفاعلين وتحديد الرهانات التي تتعدى الإطار الضيق للتدخل القطاعي إلى مقارنة شمولية تقوي وترسخ الأبعاد المختلفة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - للمدينة. فالمشروع الحضري المطلوب لهذا المجال لا بد له و أن ينبثق من توافق عام وتصور جماعي وتحكم مستمر في الموارد .

بصفة عامة، يمكن القول بأن الأهمية التنموية للمدينة ينبغي معالجتها عبر نظرة شمولية و مقارنة علمية تركز على الإسهام الفعلي في كل القرارات التي لها ارتباط وثيق بهذا الميدان مادامت أهداف التنمية الحضرية تسعى إلى ما يلي :

- النظر إلى المدن المغربية بمنظور المساواة والعدالة وذلك حتى تستفيد جميع المدن من إمكانيات ومؤهلات الثروة المحلية المتوفرة .

- استغلال كل الموارد والطاقات التي تتوفر عليها المدن بالشكل الذي يخدم تنميتها .

- اعتبار تحقيق التنمية الحضرية كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

- محاولة تضيق الهوة بين مستويات التنمية الحضرية على صعيد المدن المغربية .

وهذا ما يجب أن يستحضر في النقاش العام حول "سياسة المدينة" باعتبارها، رزمة منسقة ومدمجة من

التدخلات في أحياء ومجالات حضرية تتسم بهشاشتها وبعزلتها تستدعي تمشينا ، وذلك من خلال رؤية

تتوخى المعالجة الشمولية للإشكالات خصوصا بالمدن الساحلية باعتبارها البؤر الرئيسية للاستقبال والإنتاج والمحركات الأساسية للمجال، كما يمكن استلهاً نفس المفهوم في صياغة السياسة التديبيرية للمراكز القروية الصاعدة باعتبارها مدن المستقبل .بالإضافة إلى تبني أشكال تديبير حديثة تضمن انخراط الساكنة ونجاعة العمل المشترك بين مكونات الإدارة من جهة وبين الإدارة وباقي المتدخلين من جماعات ترابية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني من جهة أخرى، عوامل إضافية ضرورية لنجاح سياسة التوسع الحضري المعقلن والمتحكم فيه.

## لائحة المراجع:

### 1-الكتب والمؤلفات

- أبو عياش عبد الإله: (1980) أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت.
- البكريوي عبد الرحمن: "التعمير بن المركزية واللامركزية .مطبعة النجاح الجديدة. الطبعة الأولى. الرباط
- الهادي مقداد: (2000) "السياسات العقارية في ميدان التعمير والسكنى" مطبعة النجاح الدار البيضاء.

### 2- الرسائل والأطروحات والبحوث الجامعية

- اليزيدي المصطفى: (2005) : التنمية وإعداد المجال الحضري: الجهة الشرقية بين حداثة التمدن وصعوبات التنمية، بحث لنيل دكتوراه الدولة تخصص: جغرافية بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة. ص448
- فيصل فاتح: (2015) "الدينامية الحضرية وآليات التهيئة بالشريط الساحلي الشمالي الشرقي مدينة الناظور نموذجا. بحث لنيل شهادة الدكتوراه تخصص جغرافيا بشرية ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالمحمدية.ص377.

### 3- المجلات والمقالات:

- ألفة حاج علي- محمد حزوي: (2005) "وحدة المدينة رهانات الحاضر وتحديات المستقبل". المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس.ص323-342

- أهمية البحث الجغرافي في التدبير السوسيوإقليمي للمخاطر بالمدن، المؤتمر الدولي الأول للعلوم الإنسانية أكاديمية و مهنية رؤى استشرافية، العدد الأول (2015) ، ص 475-504.

### مراجع وتقارير وبحوث باللغات الأجنبية

- Abouhani Abdelghani, Ameer Mohamed et al. 1988. La recherche urbaine au Maroc : un état de la question. Pratiques urbaines. N° 6, 3-98
- Naciri Mohamed. 1984. Politiques urbaines et politique d'habitat au Maroc : incertitudes d'une stratégie, Politiques urbaines dans le monde arabe. Lyon: Maison de l'Orient Méditerranéen, 71-98.
- Saidi Jamila 1989. Le complexe sidérurgique de Nador. Revue Bouhouth. Fac. Lettres Mohammedia n°. 2-3, pp. 127-138.
- Saidi Jamila.1999. Le complexe sidérurgique de Nador et port de béni-Ensar rôle économique et social Revue Espace Géographique et Société Marocaine N : 4
- Saidi Jamila. 2004 . Urbanisation et développement industriel dans la province de Nador, Rif oriental. Thèse de Doctorat des sciences(Géographie) p. 388. Université de Gand, Belgique.